

أثر محددات أداء لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي
بالقوائم المالية

"دراسة ميدانية"

"

إعداد

أ . د / زين العابدين سعيد فارس	د. وفاء محمد عبد الصمد
أستاذ المحاسبة والمراجعة المتفرغ	مدرس المحاسبة والمراجعة
قسم المحاسبة والمراجعة	قسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة بورسعيد	كلية التجارة-جامعة بورسعيد

نجوى مجدى أبوالفتوح

باحثة دكتوراه

2019

**Effect of the Audit Committee's performance determinants
on the quality of accounting disclosure**

Financial statements

"A field study"

إعداد

Submitted By

Prof. Dr.

Zain El- Abidine Said Fars

**Emeritus Professor of
Accounting & Auditing
Faculty of Commerce
Accounting & Auditing
Department
Port-Said University**

Dr.

Wafaa Mohamed Abd El- Samad

**Lecturer of
Accounting & Auditing
Faculty of Commerce
Accounting & Auditing
Department
Port-Said University**

Nagwa Magdy Abo El- Fetouh

PhD Researcher

2019

ملخص البحث

تسعى الدراسة الى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه لجان المراجعة من أجل تعزيز الثقة في المعلومة التي تصدرها الشركة بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص المعلومة المحاسبية التي تظهر في التقارير المالية، من أجل رفع مستوى الإفصاح المحاسبي بالقوائم والتقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، مع تحديد أهم المحددات الواجب توافرها لفاعلية أداء لجان المراجعة وعلاقتها بجودة الإفصاح المحاسبي .

وفي سبيل تحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على كل من منهجي البحث العلمي الإستقرائي والاستنباطي، واجراء دراسة ميدانية من خلال عينة من (رؤساء وأعضاء لجنة المراجعة، معدي القوائم المالية ، المراجعين الخارجيين) التي تربطهم علاقة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لإختبار العلاقات المتداخلة والمتبادلة ذات التأثير المباشر وغير المباشر بين المحددات الحاكمة لجودة أداء لجان المراجعة والإفصاح في القوائم والتقارير المالية ،من خلال الإجابة على سؤال ما العلاقة بين وجود محددات حاكمة للجان المراجعة و جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية، وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وتطبيقها من خلال برنامج SPSS .

وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة قوية بين اختصاصات لجنة المراجعة ومحددات فاعلية أدائها من ناحية، وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية من ناحية أخرى، مما يوضح أن التوسع في اختصاصات لجنة المراجعة والتركيز على محددات أدائها يؤدي إلى تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية.

الكلمات المفتاحية : محددات أداء لجنة المراجعة ، لجنة المراجعة ، جودة الإفصاح المحاسبي .

Research Summary

The study aims to highlight the role of audit committee in building trust in the information that companies report, and in particular the accounting information in appears in financial reports, in order to raise the accounting disclosure level in financial statements and reports of companies listed on the Egyptian Stock Exchange. With the definition of the most important determinants for the effectiveness of the performance of the audit committees and their relationship with the quality of accounting disclosure.

To fulfill this goal, the researcher depended on the methodology of scientific research (Inductive and deductive) and conducted a field Study through a specimen of individual of head and members of audit committees and individual of those responsible for preparing the financial Statements and external of auditors, who have a relationship with companies listed on the Egyptian stock exchange. In order to test the interrelated and mutual relationships that have a direct and indirect effect between the determinants governing the effectiveness of the performance of the audit and disclosure committees in the financial statements and reports, by answering the question of the relationship between the existence of the determinants of the audit committees and the quality of accounting disclosure in the financial statements. The data was analyzed by using appropriate statistical methods and applied through (SPSS) program.

The results of the study indicate that there is a strong positive correlation between the terms of reference of the audit committee and the determinants of its effectiveness on the one hand, and the quality of accounting disclosure in the financial statements and reports on the other. This indicates that expanding the terms of reference of the audit committee and focusing on the determinants of its performance leads to improving the level of accounting disclosure in the statements and financial reports.

Keywords: determinants of audit committee performance - Audit Committee - quality of accounting disclosure.

أولاً: مقدمة:

كشفت الأزمات العالمية والإنحرافات التي تمت بفعل العديد من الأسباب أهمها: العبث، والغش، والتضليل، والأخطاء المحاسبية، وإخفاء المعلومات، وتدني إدارة الشركات، وتدني مكاتب المراجعة العالمية، إلى ظهور حالات الإفلاس والفشل المالي لكبرى الشركات العالمية، وانعدام ثقة مستخدمي القوائم المالية في الدور الذي يقوم به مراقب الحسابات وبالأنظمة الإدارية والرقابية المحاسبية، مما أثر على قرارات الاستثمار في بورصات الأوراق المالية العالمية.

ونتيجة لما سبق، شهدت الساحة الدولية ظهور آليات لمراجعة ما يعتري ضعف النظام الرقابي في الشركات، ومنها لجان المراجعة باعتبارها مدخلاً معاصراً لإحكام الرقابة، حيث تشارك كل الأطراف بمسئوليات هامة، والإذعان للقوانين والأنظمة، والثقة في القوائم المالية. لذلك نحاول من خلال هذا البحث الوقوف على العلاقة المتداخلة بين لجان المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية، بهدف تعزيز وتطوير المحددات الحاكمة لأدائها بما يساهم في زيادة القدرة التنافسية في سوق الأوراق المالية.

ثانياً: مشكلة البحث:

يمكن بلورة مشكلة البحث في طرح الأسئلة الآتية:

- ما العلاقة بين وجود محددات حاكمة للجان المراجعة و جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر مهام لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟

- ما أثر استقلالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟

- ما أثر الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟

- ما أثر كفاءة وفاعلية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟

- ما أثر تقرير لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية؟

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- دراسة تأثير دور لجنة المراجعة على مستوى جودة الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

2- تحديد أهم العوامل المؤثرة في فاعلية أداء لجان المراجعة وعلاقتها بجودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

3- إبراز العلاقة المتداخلة بين لجان المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية.

رابعاً: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من عدة جوانب أهمها:

- 1- يطرق هذا البحث مجالاً خصباً ؛ فالكتابات في موضوع لجان المراجعة وعلاقتها بالإفصاح المحاسبي وجودة القوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية ما زالت محدودة.
- 2- يساهم هذا البحث في إبراز الدور الملانم لتشجيع تشكيل لجان المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، خاصة أن البورصة تعتبر علامة هامة لتطوير الاقتصاد المصري، مما يتطلب توافر الإفصاح المحاسبي لكل من المستثمرين والمساهمين.
- 3- الاهتمام بلجان المراجعة كآلية رقابية وإشرافية يساعد على توافر بيئة أعمال تتسم بالشفافية والمصادقية، ويساهم في زيادة فعالية الرقابة وإحكامها مما يساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في ظل عالم تسيطر عليه العولمة.
- 4- ضرورة الاهتمام بلجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية لما لها من آثار إيجابية على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية ودعم القدرات التنافسية للشركات.

خامساً: فروض البحث:

في إطار تساؤلات مشكلة البحث نحاول التحقق من صحة فروضة التالية:

- 1-توجد علاقة بين مهام لجان المراجعة وبين جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- 2-توجد علاقة بين استقلالية لجان المراجعة وبين جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- 3- توجد علاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة وبين جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- 4- توجد علاقة بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة وبين جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.
- 3- توجد علاقة بين تقرير لجان المراجعة وبين جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

سادساً: منهج البحث:

يقوم البحث على منهجين هما:

- 1-المنهج الاستنباطي: يعتمد على ما و رد في الفكر المحاسبي بالكتب والدوريات والمجلات والمقالات العربية والأجنبية، إضافة إلى استخدام شبكة الإنترنت فيما يتعلق بتحديد طبيعة لجان المراجعة وما يرتبط بها من أهداف وعلاقتها بجودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية.
- 2-المنهج الوصفي التحليلي : يستهدف الوقوف على مدى العلاقة بين لجان المراجعة و جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية، وذلك من خلال قوائم استقصاء مواجهة لعينة من (معدى القوائم المالية، أعضاء لجنة المراجعة ، المراجعين الخارجيين)بالشركات المقيدة أسهمها بالبورصة المصرية.

سابعاً: خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث، فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول :لجان المراجعة .
المبحث الثاني :العلاقة بين لجان المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية.
المبحث الثالث :الدراسة الميدانية.

ثامناً: البحوث والدراسات السابقة:

نتيجة الدراسة	عنوان الدراسة	إسم القائم بالدراسة	السنة	مسلسل
للجان المراجعة دور هام في الارتقاء بجودة القوائم والتقارير المالية، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، مع تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وحل المنازعات بين الإدارة والمراجع الخارجي، لذا يتعين تشكيلها من كافة التخصصات.	دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية.	مجدى محمد سامى	2009	1
وجود لجان المراجعة فعالة (تتكون من المديرين غير التنفيذيين ذات الصلة، وعدد أعضائها كبير ويتوافر بها عضو على الأقل ذو خبرة مالية)، تساهم في زيادة جودة الإفصاح المالي.	Corporate boards, Audit Committees And quality of financial Disclosure in IPOs	Ahmed zaluki, N.A,et.al	2010	2
يساهم تشكيل لجنة مراجعة في تحسين جودة التقارير المالية ، توجد علاقة ضعيفة بين الخبرة المالية وعدد مرات اجتماعات اللجنة وتحسين الإفصاح بالتقارير المالية، في حين يرتبط استقلال لجنة المراجعة، والحجم ، بشكل ملحوظ مع تحسين الجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة النيجيرية	AUDIT COMMITTEE CHARACTERISTICs AND FINANCIAL REPORTING QUALITY: EVIDENCE FROM NIGERIAN LISTED COMPANIES	Abdukadir Madawaki	2012	3

نتيجة الدراسة	عنوان الدراسة	إسم القائم بالدراسة	السنة	مسلسل
قدمت توثيق لعدد من الأدلة على أهمية خصائص لجان المراجعة وأهمها الإستقلالية ، الخبرة المالية ، دورية الاجتماعات لرفع كفاءة وفعالية لجان المراجعة .	The Governance Role of Audit Committees: Reviewing a Decade of Evidence	GhafranG.,	2012	4
لخصائص لجنة المراجعة و المتمثلة في (الخبرة المالية ، الحجم ، الاستقلال، عدد اجتماعاتها) تأثيراً إيجابياً على جودة ومصداقية التقارير والقوائم المالية للشركات في نيجيريا	Audit Committee Attributes and Earnings Management: Evidence from Nigeria	Ibadin L.,et.al	2015	5
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من توافر الخبرة المالية والمحاسبية ، و استقلالية أعضاء لجان المراجعة وبين تدعيم جودة القياس والإفصاح البيئي.	دور لجان المراجعة في تدعيم جودة القياس والإفصاح المحاسبي البيئي في المصارف السودانية	محمد سيد عبد الوهاب عبدالمجيد	2016	7

من خلال عرض نتائج الدراسات السابقة يتضح أنها ركزت على جوانب جزئية من لجان المراجعة، وأن الدراسات التي تمت لإيجاد علاقة بين بعض محددات لجان المراجعة وجودة الإفصاح كانت في دول مختلفة غير مصر ، فلم يتم تناول العلاقة بين المحددات الحاكمة لفاعلية أداء لجان المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية ، كما لم يتم التطرق لتحديد أهم العوامل المحددة لفاعلية أداء لجان المراجعة ومدى تأثيرها على مستوى الإفصاح المحاسبي في البيئة المصرية ، مما يجعل مجال التطبيق مختلف.

لذلك يتميز هذا البحث عن غيره من الدراسات بأنة يشتمل على عدة محاور تتعلق بدراسة أثر الإلتزام بتشكيل لجان المراجعة طبقاً للمحددات الحاكمة لفاعلية أداءها من ناحية ، وما أهم العوامل المحددة لفاعليتها من ناحية أخرى ، على جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

المبحث الأول لجان المراجعة

يهتم المستثمرون والاطراف ذات العلاقة في الشركات بضرورة توافر اليات رقابية واشرافية فيها من اجل تعزيز ثقتهم وطأنتهم في المعلومات المالية المنشورة. وفي ظل الانفتاح الاقتصادي الكبير بين الدول وانتشار الشركات المتعددة الجنسية، ونتيجة لحركة رؤوس الأموال أصبح لزاماً على الحكومات والجهات المهنية والمنظمات ذات العلاقة وضع أطر وضوابط حاكمة لمساعدة مجالس إدارتها في تعزيز دورها الرقابي والاشرافي، مما ينعكس ايجابيا على كفاءة الأسواق المالية، وزيادة ثقة المساهمين وذوي المصالح، مع ضمان التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية.

ونتيجة لتزايد الضغوط من قبل مستخدمي القوائم والتقارير المالية والمطالبة المستمرة بتحسين جودة الإفصاح عن المعلومات الواردة بها، برزت الحاجة إلى أهمية وجود آلية إدارية تعمل على ضبط ورقابة أداء الإدارة بالإضافة إلى الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية والتأكد من أن جميع الضوابط والآليات الرقابية تعمل بكفاءة، وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بتشكيل لجان للمراجعة. (Michelle et al , 2018, p.7)

وتعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى بإهتمام العديد من الدول، كما توصى العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلال عملية المراجعة، الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل الشركات المساهمة العاملة بها. (سامي، 2009، ص185)، وتعددت الآراء حول ماهية لجنة المراجعة نظراً لأن مهامها ومسئولياتها ودورها قد تختلف من شركة لأخرى، ومن دولة لأخرى. وعلى الرغم من اختلاف هذه الآراء لتحديد مفهوم لها، إلا أنه يمكن استعراض بعض المفاهيم على النحو التالي: عرفت بأنها: لجنة يتم تشكيلها من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، أو من خارج الشركة، على أن يكون من بينهم عضواً واحداً على الأقل ممن لديهم معرفة ودراية بالأمور المالية والمحاسبية، وللجنة أن تستعين بمستشارين خارجيين لمساعدتها في أداء مهامها على نفقة الشركة، مع مراعاة موافقة المجلس مسبقاً على ذلك مع الأخذ في الاعتبار تجنب تعارض المصالح. (دليل حوكمة الشركات، 2016، ص24)

وعرفتها لجنة البورصة والاوراق المالية بأنها (SEC): لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وتقتصر عضويتها على الأعضاء غير التنفيذيين أو غالبيتها من الأعضاء غير التنفيذيين، ومسئولياتها تشتمل على مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة داخل الشركة، والاجتماع بالمراجع الخارجى ومناقشة حول نتيجة المراجعة والتأكيد على ملائمة نظم الرقابة المالية بالشركة. (أبو زر، 2011، ص489)

كما عرفت بأنها واحدة من اللجان الفرعية التابعة لمجلس ادارة الشركة مباشرة، وتتمتع بقدر من الاستقلال والخبرة والكفاءة التي تؤهلها للقيام بمهامها المحددة لها بهدف تحقيق الاتصال بين كافة المستخدمين وأصحاب المصالح المتعارضة، ودعم الثقة والموضوعية بالتقارير والقوائم المالية بصفة عامة الى جانب دعم الثقة في تقرير المراجع بصفة خاصة. (غنيمي، 2013، ص185)

وعرفت بأنها "لجنة دائمة منبثقة من مجلس الادارة وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة وتجتمع معظم لجان المراجعة كل ربع سنة، ويجب أن يكون لها اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوى

وتسعى هذه اللجنة الى تقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات ،والقيام بمهمة الرقابة والمراجعة والمساءلة . (حماد ،2005، ص194)

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص بعض محددات فعالية لجنة المراجعة وهى:
إحدى اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة، تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين ويتمتعون بالاستقلالية ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة الشركة ، يتراوح عددهم من ثلاثة الى خمسة، ويتوافر لديهم الخبرات فى مجال المحاسبة والمراجعة المالية، ومن ناحية اختصاصاتها فإنها تعمل كحلقة وصل بين مجلس لإدارة والمراجع الخارجى والداخلى، تتمثل مسنولياتهم فى فحص التقارير المالية والتأكد من أنها أعدت بطريقة سليمة، وكذلك التأكد من مدى فاعلية إجراءات كلا من المراجع الداخلى والخارجى، وتهدف الى مساعدة مجلس الإدارة على القيام بمهامه الإشرافية والرقابية المرتبطة بالإطراف الداخلية والخارجية على حد سواء .

كماهتمت واتفقت العديد من الهيئات العلمية والمهنية على ضرورة توافر مجموعة من المحددات فى لجان المراجعة بالشكل الذى يؤدي إلى تعظيم المنفعة المتوقعة منها، كما تناولت الدراسات تأثير محددات لجان المراجعة على تحسين مستوى الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية، ويمكن إيجاز تلك المحددات على النحو التالى : (دحود2008، ص258-262)

1-استقلالية أعضاء لجان المراجعة:

ويعني ذلك عدم وجود أي علاقة بين عضو لجنة المراجعة وبين إدارة الشركة من شأنه التأثير في واجباتهم، فلجان المراجعة يجب أن تكون من الأعضاء غير التنفيذيين حتى يقوموا بتقييم موضوعي عن جودة الإفصاح في القوائم المالية ومدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

2-عدد أعضاء لجنة المراجعة

يعتمد عدد أعضاء لجنة المراجعة على حجم مجلس الإدارة وحجم المنشأة، من الضروري أن يكون هذا العدد كافياً ليحقق مزيجاً من الخبرات والقدرات والتوازن بين حجم المهام ونوعيتها التي يقوم بها أعضاء اللجنة، ويعد العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء غير التنفيذيين.(Philip et al,2009,p.13)

3-المؤهلات والخبرات المالية والمحاسبية:

إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال المنشآت، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية كلها معا توضح أهمية وجود أعضاء لجنة مراجعة مؤهلين تأهيلاً علمياً مناسباً، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية.

4-اجتماعات لجنة المراجعة والإعداد لها:

'يعد عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر فى فعالية لجنة المراجعة ، كما 'يعد مقياساً هاماً على مقدرة اللجنة على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابى ،ولقد حدد دليل ومعايير حوكمة الشركات فى مصر عدد مرات الاجتماعات بحيث لا يقل عن مرة كل ثلاثة أشهر .

5-توفير الموارد والإمكانات المتاحة

يجب أن تتوافر للجنة المراجعة العديد من الامكانيات والموارد اللازمة، لكي تقوم بأعمالها بفعالية مرتفعة، ولا تقتصر تلك الموارد والامكانيات على الموارد المالية فقط، بل تمتد لتشمل حق الحصول على أى معلومات تحتاجها عن الشركة، أو عن المراجع الخارجى، أو عن إدارة المراجعة الداخلية حتى تستطيع أداء دورها بكفاءة . (المومنى،2008، ص14)

6-تقرير لجان المراجعة:

تطلب البورصات العالمية من الشركات الإفصاح عن تكوين لجنة المراجعة وواجباتها ومهامها ومسئولياتها وطبيعة العلاقة بينها وبين إدارة الشركة والمراجع الداخلى والخارجى

والإفصاح عن نتائج أعمالها من خلال إصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقارير السنوية.

وتعتبر لجنة المراجعة أحد الضوابط الأساسية المانعة لحدوث أخطاء نظراً لصلتها الوثيقة مع كل من المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة (حازم ياسين، 2003، ص10)، إلا إن قيامها بمهامها لا يعنى توسع مجال مجلس الإدارة أو زيادة الأعباء الملقاة على عاتقه، بل تنحصر مهامها في مساعدته على أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية، وإعداد التقارير المالية، ودعم أنظمة الرقابة الداخلية، ودعم استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين، وإن مهام اللجنة قد تختلف من دولة إلى أخرى، وقد تتنوع على أساس نوع ودرجة تعقد وحجم الأعمال، ولقد أستقر رأى معظم الكتاب وأسفرت الممارسة العملية عن أن المهام الرئيسية للجنة المراجعة تكمن في أربعة مجالات أساسية، هي كما يلي: (السقا وآخرون، 2002، ص198& جون سوليفان وآخرون، 2003، ص212)

- إعداد التقارير المالية وفحصها: ويستلزم الأمر بيان أن وظيفة لجنة المراجعة ليست إعداد القوائم المالية، أو الإضطلاع باتخاذ القرارات الفعلية فيمل يخص إعدادها، وإنما هي وظيفة إشرافية رقابية.

- دعم وظيفة المراجعة الخارجية.

- دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.

- دعم وظيفة المراجعة الداخلية.

كما تساهم لجنة المراجعة في تحقيق العديد من المنافع لكافة الأطراف ذوي العلاقة، من خلال قيامها بمهامها ومسئولياتها بكفاءة وفعالية ومن بين تلك الأطراف:

المراجع الخارجي: وجود لجنة مراجعة يساعد على تدعيم استقلال المراجع الخارجي، حيث تعمل على تذليل الصعوبات التي قد تواجه أثناء أدائه لعملية المراجعة وتحد من ضغوط الإدارة عليه. (Shamsher m., et al,2009,P.325)

المراجع الداخلي: تعد لجنة المراجعة المسئولة عن اختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة له، وهي حلقة الوصل بين المراجع الداخلي والإدارة تهدف إلى تدعيم استقلاليته حتى يتمكن من أداء مهامه الرقابية بنزاهة وموضوعية. (Zulkarnain M.,2004,p.2)

الأطراف الخارجية: وجود لجنة فعالة للمراجعة يعزز من شفافية ومصداقية المعلومات الواردة بالتقارير المالية التي يعتمد عليها الطرف الخارجي في تقييم أداء الشركة وإتخاذ قراراتهم. (Brian T.,2014,pp.52-53)

المبحث الثاني

العلاقة بين لجان المراجعة وجودة الإفصاح

المحاسبى بالقوائم المالية

يمثل الإفصاح المحاسبى وجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية أداة قوية للتأكيد على سلوك الشركات وحماية حقوق المستثمرين، حيث يمكن للنظام الإفصاح الكافي عن المعلومات التي تصل في الوقت المناسب لهم، الأمر الذي يساهم في اجتذاب رأس المال، والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، وعلى النقيض فإن ضعف الإفصاح وقلة المعلومات المحاسبية وتأخرها في الوصول إلى المساهمين والمستثمرين والممارسات غير الشفافة تساهم في خفض مستوى شفافية ونزاهة السوق. (Peter et al,2009,267)

كما يُعدّ الإفصاح المحاسبي من المفاهيم والمبادئ المحاسبية المهمة التي تلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، فالإفصاح هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي لعكس أداء المنشأة ووضعها المالي. (بحر الدين، 2012، ص211).

وتظهر أهمية الإفصاح وجودة القوائم المالية أيضاً من خلال ازدياد حاجة الشركات إلى التمويل عن طريق أسواق المال والبورصات، فالإفصاح يعد شرطاً أساسياً لتأسيس أسواق المال، والتي غالباً ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلزم الشركات المقيدة أسهمها في البورصة باتباع إجراءات وقوانين وقواعد أساسية تحددها المهنة، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والقوائم المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين والمساهمين، وبذلك تكون ذات قيمة وجودة ومنفعة لجميع مستخدميها. (Beng, 2009, P.7)

لذا تزايدت وتعاظمت نداءات المنظمين والمهتمين بجودة الإفصاح بضرورة وجود لجان مراجعة أكثر فعالية واستقلالية. فمراقبة عملية إعداد التقارير المالية عن طريق لجنة فعالة ومستقلة تدعم موضوعية ومصداقية تلك التقارير على اعتبار أن الغرض الرئيسي للجنة المراجعة هو تحسين جودة التقارير المالية والوقاية من إعداد تقارير مالية مضللة. (المطيري، 2003، ص281-301)

وظهرت كثير من التشريعات والقرارات في كثير من دول العالم لتفعيل دور لجان المراجعة، فصدر قانون Sarbanes- oxley Act, 2002 الذي لزم الشركات الأمريكية بضرورة تكوين لجان مراجعة وتفعيل اختصاصاتها في الرقابة على إعداد القوائم المالية ووضع القواعد المنظمة لذلك، كما أصدرت هيئة سوق المال في مصر قرار مجلس الإدارة رقم 30 لسنة 2000 والتعديلات في المادة السابعة منه وفقاً للقرار رقم 94 لسنة 2008 والقرار رقم 50 لسنة 2009، وبمقتضى ذلك ألزمت الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة المصرية بتكوين لجان للمراجعة، كما نظمت تشكيلها واختصاصاتها للمساعدة في رفع مستوى الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية.

ويرى (الشمري، 2010، ص12) أن لجنة المراجعة تقوم بدراسة وفحص القوائم المالية السنوية والدورية قبل عرضها على مجلس المراجعة الإدارية، وإبداء الرأي فيها وفيما أعده المراجع الداخلي والخارجي من تقارير، لذلك فإن الاعتماد على لجنة المراجعة سيتيح لمجلس الإدارة الحصول على تقارير مالية أكثر دقة وشفافية مما يساهم في تحقيق الوضوح والشفافية في التقارير والقوائم المالية المنشورة للشركة أي تحقيق جودة الإفصاح بالقوائم المالية. كما يرى البعض أنه يمكن توضيح الدور البالغ التي تقوم به لجان المراجعة في تعزيز جودة الإفصاح من خلال عرض بعض الواجبات والنتائج التي تقوم بها لجان المراجعة والخاصة بالقوائم المالية وهي: (ميخائيل، 2005، ص10)

- القيام بمناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا.
- التحقق من أن جميع الأمور التي أثارها كل من المراجع الداخلي والخارجي قد أخذت بعين الاعتبار وتم معالجتها بشكل سليم.
- إن قيام لجنة الإدارة بتلك المراجعات والتحقيقات سوف يضمن موافقة مجلس الإدارة على القوائم المالية لما تتوفر عليه من جودة.
- مراجعة التقرير السنوي للمعلومات ثم العمل على تقدير مدى توفره على المعلومات التي يحتاجها المساهمون.
- التأكد من أن القوائم المالية ليس فيها مجال للتحريف.

ويشير البعض إلى أنه يمكن تلخيص دور لجان المراجعة في تعزيز جودة الإفصاح في النقاط التالية: (دهمش، 2011)

1- مناقشة ومراجعة الإدارة والمدقق الداخلي في الأمور التالية (قبل إعداد التقرير السنوي):
القوائم المالية التي تم مراجعتها، تحليل الإدارة للأوضاع والنتائج المالية.
2- مناقشة ومراجعة الإدارة والمدقق الداخلي في الأمور التالية (قبل إعداد التقارير القطاعية - الربع السنوي):

القوائم المالية الصناعي ، تحليل الإدارة للأوضاع والنتائج المالية.
3- مناقشة الإدارة والمدقق الخارجي بأيه مستجدات هامة تؤثر على التقارير والبيانات المالية مثل التغيرات في تطبيق المبادئ المحاسبية كفاية نظام الرقابة الداخلية.
4- مناقشة ومراجعة تقارير المراجع حول:

السياسات والتطبيقات المحاسبية التي يستوجب تطبيقها، المعالجات البديلة المسموح بها وفقاً للمبادئ المحاسبية والمعالجة التي يوصي بها المراجع، أية أمور خلافية جوهرية بين المراجع والإدارة حول الأمور العالقة.

5- مناقشة الإدارة بالمخاطر المالية الرئيسية والخطوات المتخذة من قبل الإدارة للرقابة والسيطرة على هذه المخاطر (تتضمن مناقشة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر في الشركة).

6- مناقشة المراجع حول أية أمور أو مصاعب أو قيود على عمله أثناء قيامه بأداء مهمته وكذلك صعوبات حصوله على المستندات اللازمة.

7- مراجعة ومناقشة تقارير إدارة المدير العام والمدير المالي حول نقاط الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية وأية عمليات غش مرتبطة به.

8- دورها في مراقبة مدى الالتزام :

الحصول على تأكيدات بعدم وجود أية حالات إخلال في القوانين، مراقبة مدى التقيد بسياسات الشركة ونظامها الداخلي، مناقشة الإدارة والمدقق حول التقارير التي يجب تقديمها للجهات الرقابية والحكومية، مناقشة الدائرة القانونية بأية قضايا قانونية مقامة ضد الشركة ولها أثر جوهري على البيانات المالية ونتائج الأعمال واستمرارية الشركة .

كما تبين الدراسات والبحوث بأن لجان المراجعة مسؤولة عن ضبط جودة القوائم والتقارير المالية ومدى صحة ومصداقية المعلومات الواردة بها من خلال عدد من المهام الرقابية والإشرافية منها: (The Governance Institute, 2017,p.9 ; PWC,p.28)

- الإشراف على عملية إعداد القوائم والتقارير المالية الدورية والفترية ومناقشة البيانات الواردة بها مع الأطراف المعنية داخل المنشأة .

- مراجعة تقديرات الإدارة والسياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها عند إعداد القوائم والتقارير المالية بغرض التحقق من مدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (GAPP) والمعايير ذات الصلة .

- التحقق من مدى كفاءة وملائمة مستوى الإفصاح في القوائم والتقارير المالية ومناقشة القرارات المالية الهامة وكيفية الإفصاح عنها في الإيضاحات المتممة.

- الاجتماع مع الإدارة التنفيذية في وجود المراجع الخارجي لمراجعة السياسات والمبادئ المحاسبية الرئيسية وتسوية الخلافات الجوهرية بناء على رأي المراجع .

- التحقق من مدى كفاية وملائمة تقديم الإدارة للإيضاحات والإستفسارات اللازمة لإبداء رأي اللجنة في القوائم المالية .

مما سبق يتضح مدى أهمية دور لجنة المراجعة فى الإشراف والرقابة على عملية إعداد القوائم والتقارير المالية ، الأمر الذى يساعد على تحسين جودة الإفصاح بالقوائم والتقارير المالية .

والسؤال المثار الآن هل يوجد دور للجان المراجعة فى تحسين جودة الإفصاح المحاسبى، وإذا كان هناك دور ، فما هى أهم الأدوات التى يمكن من خلالها تفعيل هذا الدور وزيادة كفاءتها فى تحسين مستوى الإفصاح فى القوائم المالية .

المبحث الثالث

دراسة ميدانية

يهدف هذا المبحث لإختبارات فروض الدراسة وتحليل النتائج لبيان مدى صحتها من عدمه، والخروج بنتائج وتوصيات من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية.

إعتمدت الباحثة فى تجميع بيانات الدراسة الميدانية من مصادرها الأولية على قائمة الاستقصاء، حيث تم بإعدادها لغرض هذا البحث، بحيث شملت مجموعة من العبارات، واعتمدت الدراسة على الأساليب الإحصائية والوصفية ، وقامت الباحثة بتحليل هذه البيانات بما أمكنها من إختبار صحة أو خطأ فروض البحث والتوصل إلى النتائج.

وتقوم هذه المرحلة من الدراسة على الدراسة الميدانية لميدان البحث، حيث تم استطلاع آراء وأفكار عينة من المراجعين الخارجيين، رؤساء وأعضاء لجنة المراجعة، معدي القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لإختبار فروض دراسة.

تم عمل التحليل الإحصائى بإستخدام الحزمه الإحصائيه المتمثلة فى عدد من الأساليب الإحصائية المتفقه مع أهداف البحث وفروضه، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

أ- معامل ارتباط بيرسون Person Correlation

يستخدم لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرات، كما أن إشارة معامل الارتباط تدل على نوع العلاقة فالإشارة الموجبة تدل على وجود ارتباط طردي والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية.

ب-تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Reaeration

يستخدم لإختبار مدى قدرة المتغيرات المستقلة على التأثير فى المتغير التابع لكونه يأخذ فى الاعتبار كل المتغيرات المستقلة معاً. ويتم استبعاد المتغيرات الأقل أهمية وتأثير فى التحليل، والإبقاء على المتغيرات المستقلة الأخرى.

وبعد تفرغ وترميز البيانات وإدخالها للحاسب الآلى ، تم إستخدام الإصدار عشرين من البرنامج الإحصائى SPSS لإجراء التحليل الإحصائى لبيانات الدراسة الميدانية ، حيث تم إختبار الفروض على النحو التالى:

الفرض الرئيسى:

"لايوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الحاكمة للجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح فى القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ."

- الفرض الفرعى الأول:"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح فى القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ."

جدول رقم (1)

معاملات ارتباط بيرسون بين مهام لجان المراجعة
و جودة الإفصاح في القوائم المالية

جودة الإفصاح في القوائم المالية	مهام لجان المراجعة
.682**	تقوم لجنة المراجعة بفحص مراجعة القوائم المالية الدورية والفترية.
.598**	تقوم لجنة المراجعة بدراسة الملاحظات والمخالفات الواردة بتقرير لمراجع الخارجي ومناقشتها معه وإبلاغ مجلس الإدارة بها .
.539**	تتأكد لجنة المراجعة من كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة.
.728**	تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتعابه
.656**	التأكد من قيام ادارة المراجعة الداخلية بمتابعة المخاطر
.554**	تقدم لجنة المراجعة التوصيات الخاصة بتعيين رئيس قسم المراجعة لداخلية ومساعديه.

** معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

يعرض جدول (1) معاملات ارتباط بيرسون بين مهام لجان المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية، ويتضح وجود ارتباط طردي قوى بين (تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتعابه والتوصية بعزله) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.728) ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين العنصر (تتأكد لجنة المراجعة من كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالشركة) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.539) مما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط ومعنوي عند مستوى معنوية 1%.

وتم اختبار معنوية تقديرات نموذج الانحدار المتدرج ككل لانحدار المتغير التابع (متوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية) على المتغيرات المستقلة (مهام لجان المراجعة)، وأتضح من خلال التحليل المتعدد معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة F (77.403)، وقيمة (sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، أي أن النموذج معنوي عند مستوى معنوية 1%، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.) عند مستوى معنوية 1%، وكانت أهم مهام لجان المراجعة التي تؤثر في جودة الإفصاح في القوائم المالية حسب ترتيب دخولها في النموذج هي:

- تشارك لجنة المراجعة في ترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتعابه والتوصية بعزله.
 - تقوم لجنة المراجعة بمراجعة القوائم المالية بصورة دورية.
- وتفسر 56.1% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول جودة الإفصاح في القوائم المالية).
- مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الأول وصحة الفرض البديل:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمهام لجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

الفرض الفرعي الثاني :

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

جودة الإفصاح في القوائم المالية	استقلالية لجان المراجعة
.627**	تشكيل أعضاء لجنة المراجعة من المديرين غير التنفيذيين.
.582**	اختيار وانتخاب أعضاء لجنة المراجعة بواسطة المساهمين وبمساعدة أعضاء مجلس الإدارة.
.618**	عضء لجنة المراجعة لا تربطهم بالمنظمة أي علاقات أو مصالح .
.571**	تحديد المقابل المادي لأعضاء اللجنة بقرار من الجمعية العمومية.
.563**	تمتع لجنة المراجعة بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم وتوصياتهم حيادية.
.544**	جميع أعضاء لجنة المراجعة ليسوا من حملة الأسهم الذين لديهم السيطرة والقدرة على إدارة الشركة بشكل مباشر.

** معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

جدول رقم (2)

يعرض جدول رقم (2) معاملات ارتباط لبيرسون بين استقلالية لجان المراجعة جودة الإفصاح في القوائم المالية، ويتضح من الجدول وجود ارتباط طردي قوى بين (تشكيل أعضاء لجنة المراجعة من المديرين غير التنفيذيين) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.627) ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين العنصر (جميع أعضاء لجنة المراجعة ليسوا من حملة الأسهم الذين لديهم السيطرة والقدرة على إدارة الشركة بشكل مباشر) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.544) مما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط ومعنوي عند مستوى معنوية 1%.

وتم اختبار تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية) على المتغيرات المستقلة (استقلالية لجان المراجعة)، وأنضح معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة F (35.209)، وقيمة (sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، أي أن النموذج معنوي عند مستوى معنوية 1%، كما يتضح معنوية معامل الانحدار للمتغير (x1.2.1) والحد الثابت عند مستوى معنوية 1%، ومعنوية معاملي الانحدار المتغيرين (x1.2.3)، (x1.2.5) عند مستوى معنوية 5%، وكانت أهم عناصر استقلالية لجان المراجعة التي تؤثر في جودة الإفصاح بالقوائم المالية حسب ترتيب دخولها في النموذج هي:

- تشكيل أعضاء لجنة المراجعة من المديرين غير التنفيذيين.
 - أعضاء لجنة المراجعة لا تربطهم بالمنظمة أي علاقات أو مصالح .
 - تتمتع لجنة المراجعة بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم وتوصياتهم بحيادية .
- وتفسر %46.8 من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع .
 مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الثاني وصحة الفرض البديل:
 " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستقلالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية "
 الفرض الفرعي الثالث:
 " لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

جودة الإفصاح في القوائم المالية	الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة
.587**	تهتم لجنة المراجعة بزيادة كفاءة الأداء بالشركة.
.685**	تركز لجنة المراجعة على اختيار السياسات المحاسبية التي تتلائم مع ظروف الشركة .
.771**	تقوم لجنة المراجعة بمساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات المحاسبية في الشركة .
.684**	تساهم لجنة المراجعة في ضبط جودة المراجعة الداخلية بالشركة .
.583**	تقوم اللجنة بمتابعة أداء المراجع الخارجي والتحقق من التزامه بالمعايير المهنية.
.671**	تركز اللجنة على الفحص الدوري للتقارير المالية و التحقق من توافر الإيضاحات المتممة لها.

** معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

جدول رقم(3)

يعرض جدول رقم (3) معاملات ارتباط لبيرسون بين الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة وجودة الإفصاح في القوائم المالية، ويتضح من الجدول وجود ارتباط طردي قوى بين (تقوم لجنة المراجعة بمساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات المحاسبية في الشركة) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.771) ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين العنصر (تقوم اللجنة بمتابعة أداء المراجع الخارجي والتحقق من التزامه بالمعايير المهنية) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية ، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.583) مما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط ومعنوي عند مستوى معنوية 1%.

وتم اختبار تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية) على المتغيرات المستقلة (الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة)، وأتضح معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة F (105.528)، وقيمة (sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، أي أن النموذج معنوي عند مستوى معنوية 1%، كما يتضح معنوية معامل الانحدار والحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.)، عند مستوى معنوية 1%، وكانت أهم عناصر الخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة التي تؤثر في جودة الإفصاح في القوائم المالية حسب ترتيب دخولها في النموذج هي:

- تقوم لجنة المراجعة بمساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات المحاسبية في الشركة.
- تركز اللجنة على الفحص الدوري للتقارير المالية والتحقق من توافر الإيضاحات المتممة

وتفسر %63.6 من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول جودة الإفصاح في القوائم المالية).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الثالث وصحة الفرض البديل:
 " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية للجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ".
 الفرض الفرعي الرابع:

" لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية "

جودة الإفصاح في القوائم المالية	كفاءة وفاعلية لجان المراجعة
**605	تقوم لجنة المراجعة بدعم استقلال المراجع الخارجي .
**632	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسنول أمام لجنة المراجعة ويقتصر عمله على خدمات المراجعة للشركة .
**520	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من تبعية المراجع الداخلي لها .
**528	تقوم لجنة المراجعة بالتنسيق بين المراجع الخارجي والأطراف الداخلية بالمنظمة والتدخل في حالة وجود خلافات .
**540	تقوم لجنة المراجعة بعقد أربع اجتماعات سنويا كحد أدنى .
**455	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من إتاحة معلومات كاملة يمكن الاعتماد عليها .

** معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

جدول رقم (4)

يعرض جدول رقم (4) معاملات ارتباط لبيرسون بين كفاءة وفاعلية لجان المراجعة وجودة الإفصاح في القوائم المالية، ويتضح من الجدول وجود ارتباط طردي قوى بين (تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسنول أمام لجنة المراجعة ويقتصر عمله على خدمات المراجعة للشركة) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.632). ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين العنصر (تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من إتاحة معلومات كاملة يمكن الاعتماد عليها) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.455) مما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط ومعنوي عند مستوى معنوية 1%.

و تم اختبار تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية) على المتغيرات المستقلة (كفاءة وفاعلية لجان المراجعة)، وأتضح معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة F (81.089)، وقيمة (sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، أي أن النموذج معنوي عند مستوى معنوية 1%، كما يتضح معنوية معامل الانحدار والحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.)، عند

مستوى معنوية 1%، وكانت أهم عناصر كفاءة وفاعلية لجان المراجعة التي تؤثر في جودة الإفصاح بالقوائم المالية حسب ترتيب دخولها في النموذج هي:

- تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن المراجع الخارجي مسئول أمام لجنة المراجعة ويقتصر عمله على خدمات المراجعة للشركة.

ويفسر 39.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول جودة الإفصاح في القوائم المالية).

مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الرابع وصحة الفرض البديل:

" يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لكفاءة وفاعلية لجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

الفرض الفرعي الخامس:

"لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجنة المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية"

جودة الإفصاح في التقارير المالية	تقرير لجنة المراجعة
.520**	يتم عرض تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية المفصّل عنها بالشركة .
.657**	يشير في تقرير لجنة المراجعة عن أداء المراجعين الداخليين والخارجيين.
.682**	يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها.
.562**	يهتم تقرير لجنة المراجعة بالموضوعات ذات الاهتمام بمجلس الإدارة والمتعلقة بالقوائم المالية والمحاسبية والمراجعة.
.615**	يهتم تقرير لجنة المراجعة بنتائج اتصالات اللجنة مع مجلس الإدارة .
.626**	يهتم تقرير لجنة المراجعة بمدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسؤولياتها.

** معاملات معنوية عند مستوى معنوية 1%

جدول رقم (5)

يعرض جدول رقم (5) معاملات ارتباط لبيرسون بين تقرير لجنة المراجعة وجودة الإفصاح في القوائم المالية، ويتضح من الجدول وجود ارتباط طردي قوى بين (يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.682) ومعنوي عند مستوى معنوية 1%، وكانت أقل قيمة لمعامل الارتباط بين العنصر (يتم عرض تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية المفصّل عنها بالشركة) ومتوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.520) مما يدل على وجود ارتباط طردي متوسط ومعنوي عند مستوى معنوية 1%.

وتم اختبار تقديرات نموذج الانحدار المتدرج لانحدار المتغير التابع (متوسط الآراء حول جودة الإفصاح في القوائم المالية) على المتغيرات المستقلة (تقرير لجنة المراجعة)، وأتضح معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة F (56.899)، وقيمة (sig=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية 1%، أي أن النموذج معنوي عند مستوى معنوية 1%، كما يتضح معنوية معاملات الانحدار والحد الثابت من خلال قيم t وقيم (sig.)، عند مستوى معنوية 1%، وكانت أهم عناصر تقرير لجنة المراجعة التي تؤثر في جودة الإفصاح بالقوائم المالية حسب ترتيب دخولها في النموذج هي:

- يشتمل تقرير لجنة المراجعة على التقارير المتعلقة بأعمال الفحص التي تم تنفيذها.
 - يشير في تقرير لجنة المراجعة عن أداء المراجعين الداخليين والخارجيين .
 - يهتم تقرير لجنة المراجعة بمدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسؤولياتها.
- وتفسر %58.7 من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (متوسط آراء العينة حول جودة الإفصاح في القوائم المالية).
- مما سبق يتضح عدم صحة الفرض الفرعي الخامس وصحة الفرض البديل:
- " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقرير لجنة المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ."
- وبذلك يتضح عدم صحة الفرض العدم وصحة الفرض البديل:
- " يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحددات الحاكمة للجان المراجعة على تحقيق جودة الإفصاح في القوائم المالية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ."

الخلاصة والنتائج

- 1- أكدت الدراسة النظرية أن تكوين لجنة المراجعة له أثر إيجابي على دعم كافة الأطراف ذوي العلاقة ، لذا يتعين على تلك المنشآت إدراك مدى أهمية وضرورة تفعيل لجان المراجعة .
 - 2-قيام لجنة المراجعة بأداء المهام الموكلة اليها يلعب دوراً حاسماً في رفع مستوى جودة الإفصاح بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وكانت أهم العوامل المؤثرة القيام بترشيح وتعيين وعزل المراجع الخارجي وفقاً للكفاءة والخبرة الملائمة ، فحص ومراجعة القوائم المالية الدورية والفترية .
 - 3- زيادة استقلال أعضاء لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكانت أهم العوامل المؤثرة أن يتم تشكيل أعضائها من المديرين غير التنفيذيين، الا تربطهم بالمنشأة أي علاقات أو مصالح، أن يتمتع لجنة المراجعة بالحرية الكاملة في التعبير عن آرائهم وتوصياتهم بحيادية .
 - 4-توافر بالخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة يعزز من جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكانت أهم العوامل المؤثرة مساعدة الإدارة في الرقابة على السياسات المحاسبية، التركيز على الفحص الدوري للتقارير المالية والتحقق من توافر الإيضاحات المتممة لها .
 - 5- تمتع أعضاء لجنة المراجعة بالكفاءة والفاعلية في أداء المهام الموكلة اليها يؤدي إلى تدعيم جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وكانت أهم العوامل المؤثرة التأكد من أن المراجع الخارجي مسنول أمام لجنة المراجعة .
 - 6- يساهم اصدار تقرير لجنة المراجعة في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكانت أهم العوامل المؤثرة أن يشتمل على أعمال الفحص التي تم تنفيذها، وبيان عن اجراءات وأداء المراجعين الداخليين والخارجيين ، ومدى كفاءة الإدارة في تنفيذ مسؤولياتها .
- التوصيات

- 1- ضرورة السعى نحو الاهتمام بضوابط تشكيل لجنة المراجعة ، وتنمية الوعي بأهمية دورها من خلال الندوات والمؤتمرات والإصدارات الدورية وتنظيم الدورات التدريبية للمحاسبين والمراجعين .
- 2- ضرورة توفير كافة الإمكانيات والموارد اللازمة للجنة المراجعة حتى تتمكن من أداء مهامها بفاعلية وكفاءة ، ووجود دليل مكتوب يحدد الصلاحيات الممنوحة لها .
- 3- ضرورة وجود تنسيق وتعاون بين لجنة المراجعة وكلاً من المراجع الداخلي والخارجي .

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

(1) الكتب :

1. د. أحمد السيد السقا ، مدثر طه ابو الخير ، إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية ، مشاكل معاصرة في المراجعة، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، 2002 .
2. د.جون سوليفان وآخرون ، حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة سمير كريم ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن ، 2003.
3. د. طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات – المفاهيم – المبادئ – التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005.

(2) الدوريات:

1. د.حسين احمد دحدوح، دور لجان المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، مجلد 24، عدد الأول، 2008.
2. د. سامي محمد أحمد غنيمي، "مدخل مقترح لدور لجان المراجعة في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال – دراسة اختبارية"، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الأول، يناير 2013.
3. د. عبيد عبيد بن سعد المطيري، "تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات في المملكة العربية السعودية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت ، المجلد العاشر، العدد الثالث، 2003.
4. د. عفاف إسحق أبوزر، "تأثير دور لجان التدقيق في إدراك مخاطر أعمال الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان: دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثالث، 2011.
5. د. مجدى محمد سامى ، " دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الاعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مجلد 46، العدد الثاني، يوليو 2009.
6. د. محمد سيد عبد الوهاب، " دور لجان المراجعة في تدعيم جودة القياس والإفصاح المحاسبي البيئي في المصارف السودانية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، مجلد 6، العدد الحادي والعشرون، 2016.
7. د. محمد عبد الله المومني ، "تقييم ضوابط تشكيل لجان التدقيق واليات عملها في الشركات الاردنية المساهمة لتعزيز الحوكمة المؤسسية: دراسة ميدانية"، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد جامعة دمشق، 2008.

8. د. نجوى محمد بحر الدين ، "الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية المنشورة لشركات الاتصالات بالسودان :دراسة تحليلية تطبيقية على مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة"،المجلة العلمية لكلية التجارة والدراسات الاقتصادية و الاجتماعية ، كلية التجارة، جامعة النيلين ، المجلد الأول، العدد الأول ، ٢٠١٢ .

(3) المؤتمرات والندوات:

1. د. أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات واطرافه في اطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الاول حول التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، القاهرة، 24-26 سبتمبر 2005 .

2. د. عيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية ، الندوة الثانية عشر حول سبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود، 2010.

(4) مصادر أخرى:

1. د. حازم ياسين، "دور الأجهزة الرقابية في تفعيل الإطار المحاسبي لحوكمة الشركات"، ورشة عمل حول الإطار المحاسبي والإفصاح لهيكل حوكمة الشركات في مصر، مركز المشروعات الدولية، 2003.

2. دليل حوكمة الشركات ، مركز المديرين المصري ،الإصدار الثالث، 2016.

3. د.نعيم دهمش، "لجان التدقيق" ، 2011 ، <https://infortechoccontants.com>

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

I- Periodicals:

- 1 - Abdulkadir Madawaki , Noor Afza Amran," Audit Committee Characteristics and Financial Reporting Quality: Evidence from Nigerian Listed Companies", Terengganu International Finance and Economics Journal, Vol. 3,Iss. 1, 2013
- 2- Beng, W. G, "Audit committees, boards of directors, and remediation of material weaknesses in internal control", Contemporary Accounting Research, Toronto: Summer, Vol. 26,Iss. 2. 2009
- 3 - Brian T. Carver, "The retention of directors on the audit committee following an accounting restatement ",J. Account . Public Policy Journal, Vo.33, 2014.
- 4 - Ghafran C., Sullivan N.,"The Governance Role of Audit Committees: Reviewing a Decade of Evidence", International Journal of Management Reviews, 2012.
- 5 - Ibadin L., Afensimi Elijah," Audit Committee Attributes and Earnings Management: Evidence from Nigeria", International Journal of Business and Social Research, Vol.5, Iss.4, 2015.
- 6 - Shamsheer M., Karbari Y., "Audit Committee and Auditor Independence: The Bankers Perception ", Journal of Economics and Management, vol.3, No.2,2009.
- 7 - Peter, B., and C. Julie., "Audit committees and earnings quality" Accounting and Finance, Vol. 49, Iss. 2, January, 2009.
- 8 - ZALUKI, N.A.A .and -Hussin , W. N.W ," Corporate Boards, Audit Committees and Quality of Financial Disclosure in IPOs", Asian Review of Accounting ,Vol. 18 No. 1, 2010.

II- Others:

- 1 - The Governance Institute, "Guidance Note Terms of reference for the audit committee" March2017.
- 2 - Philip Lin ,Marion Hutchison and Majella precy,"Can an effective Audit Committee help to mitigate Earning Management in Chines Firms Listed in Hong Kong" , 2009 <http://eprints.qut.edu.au>

- 3 -PWC."Setting up the Audit committee". Available at:
www.pwc.com.au/assurance/assets/audit-committee-guide/**
- 4 - Zulkarnain M.," perceptions On Audit Committee And Auditor Independence In Malaysia " , Working paper,2004.**
- 5-Michelle A.,Bradley P. et al "Does Audit Committee Reporting Need to be Improved? Evidence From a Large-Scale Textual Analysis", Working Paper, Jan.2018 .Available at: <https://ssrn.com>**